

في ذلك نواه تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا
 جزاء الاية فقد نص على وجوب الجزاء على القاتل والقتيل بالقتل
 مع ان محظورات الاحرام ليستوي فيها العمد والخطا لان الاية نزلت
 في المتعمد ولان الاصل فعل القتل والخطا لاحق به للتقليل او جعل
 الوعيد في آخر الاية بقوله ليدق وبال امره فالقيد يرتفع اليه
 لا الى الحكم الجزاء وعن الزهري نزل الكتاب بالعمد ووجت السنة بالخطا
 انتهى **قوله** فعليه ما نقص من قيمته اعتبار البعض بالكل كما في حقوق
 العباد قاله في البحر **قوله** اي كاملة ان لم يصنع النقصان وان ضمنه
 فقيمته منقوصا بالجرم قاله الشيخ رحمه الله العفيف في شرحه **قوله**
 اي احتياطاً والقياس ان يصح النقصان للشك في سبب القاتل كالصيد
 المملوك اذا جرحه وغاب والاستحسان ان يلزمه جميع القيمة احتياطاً
 كما اخذ حبيد من الحرم ثم أرسله ولا يدري اذ حل الحرم ام لا فانه
 يجب قيمته فان جرح الصيد بسبب به مسلك العباد من وجه
 كذا في البحر الرائق **قوله** لم يصح شيئاً في المحظوظ معللاً بان سبب
 الضمان قد زال فيزول الضمان كما في الصيد المملوك وقال في الباع
 وبالاذا مال لا يتبين ان الاتلاف لم يكن بخلاف ما اذا جرح اديماً
 فادملت جرحه ولم يبق لها اثر فانه لا ضمان عليهم لان الضمان
 وهو الظاهر لما تقدم من الفرق بين جرح الصيد والصيد المملوك
 في سبب ما اذا غاب بعد جرح التام وفي شرح الكافي للعليني و
 قال

محمداً ان اجمع نقلاً
 اراقت صيد الحرم ثم
 يدري ان اجمع ام لا

قال في الحنفية استقطب الجرح

اما الادوية اذا جرحه فادملت
 جرحه وانما اجماعها
 فانه لا ضمان عليه

قال ابو يوسف يلزمه صدقة للامم وعلى هذا الوقع سنة او
 ضرب عينه فايضت فنت له سن ازال البياض انتهى **قوله**
 يصح النقصان كالصيد المملوك اذا جرحه ثم غاب قاله في البحر
قوله فعليه قيمته كاملة لانه اتلف معنى الصيد وقوت عليه
 الامن بتقويت الة الامتاع فيفترم القيمة كالوقوع عيني عليه
 عبداً او قطع رجليه **قوله** اجزائه الكفاية التي ليس هذا
 كالاول لان الموت فنالم يحصل منه الا بالجرحة الاولى وهناك
 حصل منه بعد ما كانت جنازة اخرى فتعد دفنها الجزاء
 وهناك كان السبب واحداً لم يتعمد تعدد قاتل الشيخ
 حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** ضمن ما يقضه اي
 بفعله وذلك لان الاتلاف الكل يوجب ضمان الكل فالتلاف
 البعض يوجب ضمان البعض كما في حقوق العباد وان لم يبق
 له اثر لا يضمن لزوال موجب كالتعدد وقال ابو يوسف ان تلزم
 صدقة الامم فعلى هذا الوجه عينه فايضت او قل نعم ثم
 زال البياض ونبت بين محل القلوعه بسقط الضمان وذكر
 في الفاية معنى ان البدر ان لا يسقط عنه الضمان لتقويت
 الامن عليه بفعله الاول بخلاف جرح الاذي اذا اذ لم يبق
 له اثر حيث لا يجب عليه شيء لزوال الشئ قال الشيخ حنيف
 الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **قوله** واذا زاد في
 بسبب الضمان بان ضربته على عينه ونها بياضه في ال سبب
 الضمان او اذات في نعتها بسبب غلق قاتم الشيخ عبد الله

وعا لئلا يلزمه صدقة
 لئلا يدعو هذه الة
 ارادوا عليه ما يرضون من
 خلاصتها

لنقطع عن وجه ارضه
 بجله فعليه قيمته

Copyright